

Distr.  
GENERAL

E/CN.17/IFF/1998/3  
19 June 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة التنمية المستدامة

المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

الدورة الثانية

٢٤ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

جنيف

### العنصر البرنامجي ثانيا - ب

المسائل التي تركزت معلقة والمسائل الأخرى الناجمة عن العناصر  
البرنامجية في عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

### التجارة والبيئة

### تقرير الأمين العام

#### موجز

يضم هذا التقرير مناقشة موجزة لمسائل التجارة والبيئة الرئيسية بالنسبة للمنتجات والخدمات الحرجية. فنسبة ضئيلة فقط من إنتاج الأخشاب في العالم مخصصة للتجارة الدولية. ومع ذلك، هناك علاقة إيجابية محتملة بين التجارة في المنتجات والخدمات الحرجية والإدارة المستدامة للغابات، مما يقتضي تعزيز الإدارة المستدامة للغابات من خلال الأخذ بسياسات تجارية وبيئية متداعمة.

وقد توصل الفريق الحكومي الدولي السابق المعني بالغابات الى مجموعة هامة من الاستنتاجات واقتراحات العمل بشأن إقامة علاقة إيجابية متداعمة بين التجارة والإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك سبل الوصول الى الأسواق، وقدرة المنتجات الحرجية النسبية على المنافسة، والأنواع القليلة الاستخدام، والتصديق والتصنيف، والاستيعاب الداخلي للتكلفة الكاملة، وشفافية السوق. بيد أن انتشار حواجز تجارية "جديدة"، مثل القيود المفروضة على الصادرات، والقيود البيئية والتجارية المفروضة على الانتاج والصادرات، والقيود الكمية المفروضة على الواردات من المنتجات الخشبية التي لا يمكن انتاجها بشكل مستديم، كل هذا لا يزال يشكل خطرا محتملا بالنسبة لتحسين الوصول الى الأسواق.

../..

270798 270798 98-19258

والتنافس بين الخشب والبدايل غير الخشبية أمر محتوم، وينبغي ألا يحول هذا، دون مبرر، دون إمكانية اتخاذ مبادرة عالمية لتحسين الإدارة المستدامة للغابات.

ويؤدي انتشار نظم التصديق والتصنيف وعدم التنسيق فيما بينها حاليا إلى إعاقة إيجاد عملية التصديق الطوعية المتفق عليها دوليا للأخشاب. فهناك حاجة إلى تحقيق الاتساق الدولي والاعتراف المتبادل بمعايير التصديق والتصنيف. كما ينبغي لسياسات وممارسات التصديق على الصعيد القطري أن تشجع الإدارة المستدامة للغابات الإنتاجية والمنتجات الخشبية، وأن تحسن وصول هذه المنتجات إلى الأسواق الدولية في ذات الوقت.

وتنتج الغابات العديد من المنتجات غير الخشبية والخدمات البيئية. ومعظمها ليس مطروحا للتبادل التجاري حاليا بسبب غياب تقنيات التقييم المناسبة. في حين أن تطوير تقنيات تقييم مناسبة لن يساعد في إيجاد أسواق جديدة لهذه المنتجات والخدمات فحسب، بل سيقدم أيضا حوافز اقتصادية للإدارة المستدامة للغابات.

وفي الازدياد المستمر لمختلف أشكال الأنشطة التجارية غير المشروعة ما يثير قلق المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. فأنشطة مثل الحصاد والتجهيز غير المشروعين، والتهرب، وتزييف التقارير عن الكميات والأنواع المحصودة لا تضر بالغابات فحسب بل تؤدي أيضا إلى خسائر في الإيرادات.

ومن المهم ضمان أن تكون القيود التجارية ضرورية وفعالة في آن معا لحماية أنواع الأشجار المهددة بالانقراض، وذلك بفضل إدراجها في اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية.

وأخيرا، تدعو الحاجة إلى رصد الآثار الاقتصادية، الناجمة عن حوادث مثل الأزمة المالية الآسيوية، المترتبة على تجارة المنطقة بالمنتجات الحرجية والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للتجارة العالمية، لتقرير ما إذا كان في وسع خطط الطوارئ والمساعدات الدولية دعم البلدان والصناعات كي تواصل وضع الخطط المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في وجه أزمات اقتصادية قصيرة الأمد من هذا القبيل.

وترد الاستنتاجات الرئيسية واقتراحات العمل بشأنها موجزة في الفرع الخامس من هذا التقرير.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات |                                                                     |
|--------|---------|---------------------------------------------------------------------|
| ٤      | ١١- ١   | مقدمة .....                                                         |
| ٤      | ١       | ألف - الولاية .....                                                 |
| ٤      | ٤- ٢    | باء - ملخص .....                                                    |
| ٥      | ١١- ٥   | جيم - الاتجاهات العالمية في التجارة وموارد الغابات .....            |
|        |         | أولا - نظرة عامة على الاستنتاجات ومقترحات العمل المقدمة من الفريق   |
| ٧      | ١٢-١٤   | الحكومي الدولي السابق المخصص للغابات .....                          |
| ٧      | ١٥-٣٧   | ثانيا - الحالة الراهنة للتجارة والبيئة في المنتجات والخدمات الحرجية |
|        |         | ألف - الوصول إلى الأسواق والحواجز "الجديدة" التي تعوق تجارة         |
| ٧      | ١٥-٢١   | المنتجات الحرجية .....                                              |
| ٩      | ٢٢-٢٤   | باء - المنافسة النسبية بين الأخشاب والبدائل .....                   |
| ١٠     | ٢٥-٣٢   | جيم - إصدار الشهادات وبطاقات التوسيم .....                          |
| ١٢     | ٣٣-٣٤   | دال - التقييم .....                                                 |
| ١٢     | ٣٥-٣٧   | هاء - شفافية السوق .....                                            |
| ١٣     | ٣٨-٤٩   | ثالثا - تقييم التطورات المستجدة مؤخرا .....                         |
| ١٣     | ٣٩-٤١   | ألف - الاتجار غير المشروع .....                                     |
|        |         | باء - اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من          |
| ١٤     | ٤٢-٤٣   | الحيوانات والنباتات البرية .....                                    |
| ١٥     | ٤٤-٤٥   | جيم - الالتزامات والاتفاقات الدولية .....                           |
| ١٥     | ٤٦-٤٨   | دال - إصدار الشهادات القطرية .....                                  |
| ١٦     | ٤٩      | هاء - التطورات المستجدة مؤخرا على الأسواق .....                     |
| ١٧     | ٥٠-٥٣   | رابعا - استنتاجات ومقترحات للعمل .....                              |

## مقدمة

### ألف - الولاية

١ - أسندت الى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الأولى بالولاية التالية المتعلقة بمسائل التجارة والبيئة:

"النظر في المسائل التي تركت معلقة بشأن التجارة والبيئة - تحليل الأدوار المتداخلة التي تؤديها التجارة الدولية والإدارة المستدامة للغابات، والقيام في هذا السياق بتحليل المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية غير التمييزية في المنتجات الحرجية من جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما يتعلق بإدارة الغابات إدارة مستدامة، والمسائل المتعلقة بإصدار الشهادات حيثما يقتضي الأمر ذلك، وتحسين إمكانية الوصول الى الأسواق، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية، لا سيما احتياجات أقل البلدان نمواً بينها. والنظر كذلك في مسألة العلاقة بين الالتزامات المحددة بموجب الاتفاقات الدولية والتدابير الوطنية، بما في ذلك الإجراءات التي تفرضها ولايات قضائية دون وطنية، مع إدراك أن هذه المسائل تنظر أيضاً في مندييات يتمثل اختصاصها الرئيسي في معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة؛ والقدرة النسبية للأخشاب على المنافسة مقابل بدائلها؛ والتقييم؛ والشفافية في الأسواق والمسألة ذات الصلة بذلك والمتعلقة بالتجارة غير المشروعة في منتجات الغابات من الأخشاب وغير الأخشاب". (A/CN.17/IFF/1997/4، الفقرة ٧، الفئة الثانية (ب)).

وكانت بعض هذه المسائل، مثل الوصول الى الأسواق والقدرة التنافسية، وإصدار الشهادات والترميز والاستيعاب الداخلي للتكلفة الكاملة، وشفافية السوق، هي المحور الأساسي للمناقشات الموضوعية المتعلقة بالتجارة والبيئة خلال الدورتين الثانية والثالثة للفرق الحكومي الدولي المعني بالغابات السابق. وتشمل المسائل الجديدة التي سلّم بها المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الأولى تحليلاً للتجارة والإدارة المستدامة للغابات، والتجارة الدولية غير التمييزية، والعلاقة بين الالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقات الدولية والتدابير الوطنية، والتجارة غير المشروعة بمنتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية.

### باء - ملخص

٢ - مسائل التجارة والبيئة التي أثارها ولاية المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات واسعة النطاق للغاية. ويهدف هذا التقرير للمساعدة على تركيز المناقشة على تحليل الدور الهام للتجارة الدولية بمنتجات الغابات في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات واحتمال تحسينه. كما سيتناول قلقاً عاماً بشأن أثر إنتاج وتجارة الأخشاب في "استدامة" موارد الغابات عموماً والقيمة المحتملة لسلعها وخدماتها.

٣ - والسبب الرئيسي للتركيز بشكل رئيسي على العلاقة بين التجارة الدولية بمنتجات الأخشاب والإدارة المستدامة للغابات الانتاجية هو أن هذه العلاقة تكمن في صميم المسائل الرئيسية المتعلقة بالتجارة والبيئة التي يسعى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات الى معالجتها. بيد أن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات كان قد اتضحت أمامه مشكلة توفر البيانات من أجل تقييم المدى الكامل للصلات التجارية والبيئية المرتبطة بالتجارة العالمية للمنتجات الحرجية.

٤ - وإطار عام، يقدم التقرير وصفا موجزا لاتجاهات التجارة العالمية والموارد الحرجية. ويلخص الفرع أولا الاستنتاجات الرئيسية واقتراحات العمل بشأنها التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. ويدرس الفرع ثانيا البيانات المتوفرة حاليا بشأن طبيعة الصلات بين التجارة والتنمية في التجارة العالمية بالمنتجات الحرجية، مع التركيز بوجه خاص على مسائل كان قد نظر فيها بشكل مبدئي الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات كما تهم أيضا المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، مثل الوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية النسبية للمنتجات الخشبية إزاء المنتجات غير الخشبية، وإصدار الشهادات والتوسيم، والاستيعاب الداخلي للتكلفة الكاملة، وشفافية السوق. ويركز الفرع ثالثا على تطورات أحدث عهدا، مثل التجارة غير المشروعة، وانقراض الأنواع، وأحدث اتجاهات السوق، والآثار المترتبة على ذلك في الإدارة المستدامة للغابات، والالتزامات والاتفاقات الدولية. ويقترح الفرع رابعا بعض الاستنتاجات واقتراحات العمل بشأنها.

#### جيم - الاتجاهات العالمية في التجارة وموارد الغابات

٥ - نسبة ضئيلة فقط من الانتاج العالمي للأخشاب تُخصص للتجارة الدولية. فالتجارة الدولية تشمل حوالي ربع الألواح الخشبية الأصل والمنتجات الورقية وخمس الخشب المنشور وعجينة ولُب الخشب. وتشمل التجارة حاليا من ٦ إلى ٧ في المائة فقط من ناتج الأخشاب المدوّرة الصناعية في العالم.

٦ - وعلى الصعيد العالمي، يبلغ نصيب قطاع الغابات من الناتج المحلي الإجمالي في العالم حوالي ٢ في المائة ومن التجارة الدولية في السلع حوالي ٣ في المائة. وما برح النمط الإقليمي واتجاه التجارة العالمية بالمنتجات الحرجية مستقرا إلى حد ما، حيث لا تزال تسيطر بضعة بلدان على السوق العالمية للمنتجات الحرجية إلى حد كبير، ومعظم هذه البلدان هي من البلدان المتقدمة، سواء في مجال الصادرات أو الواردات. ومع ذلك، أخذ بالظهور في السنوات الأخيرة اتجاهان واضحان، على النحو المذكور أدناه.

٧ - أولا، إن التجارة بالمنتجات الحرجية حُصرت إقليميا إلى حد كبير ضمن ثلاثة كتل تجارية هامة، هي: حافة المحيط الهادئ، وأمريكا الشمالية، وأوروبا (بشكل رئيسي أوروبا الغربية). وما برحت أيضا البلدان المصنعة حديثا ذات الموارد الخشبية المحدودة تزيد من وارداتها من الكتل الخشبية والمنتجات الخشبية نصف المصنعة كمواد أولية لازمة لصناعات التجهيز لديها الموجهة نحو التصدير.

٨ - ثانياً، لا يزال المصدرون العالميون الرئيسيون للمنتجات الحرجية يتمثلون في البلدان المتقدمة ذات الموارد الحرجية المعتدلة وصناعات التجهيز. بيد أن عدداً من البلدان النامية، ومنها إندونيسيا وماليزيا، قد ظهرت إلى حيز الوجود كمصدرتين عالميتين تسيطران على صادرات معينة من المنتجات الحرجية، مثل الألواح الخشبية الأساسية غير الصنوبرية، والكتل الخشبية والأخشاب المنشورة. وقد بدأت بلدان نامية أخرى، وأبرزها البرازيل وشيلي والبلدان الآسيوية الحديثة التصنيع، في التأثير على التجارة الدولية بعجينة لب الخشب والمنتجات الورقية. وبوجه عام، تحولت التجارة بالمنتجات الحرجية إلى منتجات مجهزة ذات قيمة مضافة.

٩ - وقد استفادت التجارة بالمنتجات الحرجية بوجه عام من الاتفاقات التجارية المتعاقبة المتعددة الأطراف. فما برحت الحواجز الجمركية إزاء تجارة المنتجات الحرجية في هبوط في السنوات الأخيرة، ولا سيما في الفترة التي تلت جولة مفاوضات طوكيو. وعلى سبيل المثال، وحتى قبل جولة أوروغواي، كان المعدل الوسطي للتعرفة الجمركية بالنسبة للمنتجات الحرجية في البلدان المتقدمة هو ٢,٥ في المائة بالمقارنة مع ٦,٣ بالمائة بالنسبة لجميع المنتجات الصناعية. وسيكون أثر مفاوضات جولة أوروغواي التي اختتمت مؤخراً ازدياد الانخفاض في معدلات التعرفة الجمركية للمنتجات الحرجية، بما في ذلك تصفية التعرفة الجمركية كلياً بالنسبة لعجينة لب الخشب، والمنتجات الورقية في أسواق البلدان الرئيسية المتقدمة النمو. ويقدر أن المكاسب المحتملة في التجارة بالنسبة للمنتجات الحرجية الرئيسية يمكن أن تتراوح بين ٤٦٠ و ٥٩٣ مليون دولار أمريكي. والآثار المترتبة على جولة أوروغواي بالنسبة للحواجز غير الجمركية التي تواجهها المنتجات الحرجية باطراد هي أقل وضوحاً. بيد أن اتفاقين خاصين، وهما الاتفاق المتعلق بتطبيق الإجراءات الرامية إلى حماية صحة الإنسان وصحة النبات والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة، يقدمان الأساس من أجل معالجة إجراءات غير جمركية تستعمل كحواجز تجارية إزاء المنتجات الحرجية.

١٠ - ويُعتقد أن للنمط المتغير لموارد الغابات في العالم أثرين هامين بالنسبة للتجارة في المنتجات الحرجية:

(أ) تدهور الموارد المدارية وتوسع الموارد المعتدلة يحتمل أن يُعدل أحدهما الآخر.

وهذا يؤدي إلى أسعار ثابتة للمنتجات الخشبية عموماً، باستثناء الأخشاب المدارية العالية القيمة؛

(ب) يُتوقع أن يستمر التحول نحو المستوطنات الزراعية، وإلى غابات شجيرات الدرجة الثانية مقابل الغابات الشجرية القديمة كمصدر للأخشاب. ويحتمل أن يتحول النمط الطويل الأجل من شمال غرب المحيط الهادئ في الولايات المتحدة الأمريكية والمناطق المدارية إلى غابات المزارع في أمريكا الشمالية وغابات نصف الكرة الجنوبي المزروعة حديثاً. كما يُتوقع، بالإسقاط، توسع الموارد الحرجية الأوروبية بمعدل صاف قدره ١ في المائة سنوياً.

١١ - ومن المنتظر أن يكون لاستمرار الخسائر من الغابات القديمة وبوجه خاص إزالة الغابات المدارية آثار بيئية هامة.

أولا - نظرة عامة على الاستنتاجات ومقترحات العمل  
المقدمة من الفريق الحكومي الدولي السابق  
المخصص للغابات

١٢ - تشكل الاستنتاجات ومقترحات العمل التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي السابق المخصص للغابات في دورته الرابعة والقضايا التي لم يتم التوصل فيها إلى توافق آراء واضح، عددا من التحديات الهامة (انظر E/CN.17/1997/12).

١٣ - فقد صاغ الفريق مجموعة هامة من الاستنتاجات والمقترحات للعمل يتعين تنفيذها من أجل إحراز تقدم ملموس في وضع الحوافز المرتبطة بالتجارة لتحسين الإدارة المستدامة للغابات، وبوجه خاص تيسير الوصول إلى الأسواق والمنافسة النسبية للمنتجات الحرجية والأنواع التي يقل استخدامها، وإصدار الشهادات والتوسيم واستيعاب التكاليف الكاملة داخليا، وشفافية السوق. وبالإضافة إلى هذا، سعى الفريق أيضا إلى التصدي لبعض الشواغل المستجدة كازدياد التجارة غير المشروعة في المنتجات الحرجية وضرورة التوفيق بين التدابير الوطنية والالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقات الدولية.

١٤ - ومع هذا فعدم التوصل إلى توافق الآراء في الفريق بشأن بعض المقترحات المتعلقة بتيسير الوصول إلى الأسواق يوحي بأن هذه المقترحات تتعلق عموما بالتوصل إلى التزام جانب جميع البلدان إما (أ) بقبول اتفاق ملزم دوليا بشأن جميع الغابات بحيث يشمل التجارة، (ب) أو بكفالة أن تتمشى السياسات التجارية الوطنية المتعلقة بالغابات مع قواعد التجارة العالمية والاتفاقات الدولية.

ثانيا - الحالة الراهنة للتجارة والبيئة في المنتجات  
والخدمات الحرجية

ألف - الوصول إلى الأسواق والحوافز "الجديدة" التي  
تعوق تجارة المنتجات الحرجية

١٥ - التجارة في المنتجات الحرجية معرضة بدرجة عالية للتغيرات في الوصول للأسواق وفي الحوافز التجارية. ومن الممكن أن يبطل مفعول التقدم الهام الذي أحرز في زيادة تخفيض التعريفات على تجارة المنتجات الحرجية الدولية نتيجة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وذلك بسبب أنواع الحوافز الجديدة التي تعترض التجارة وخاصة الحوافز غير الجمركية، التي يمكن أن تعوق أيضا إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات كثيرة وأن تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من "الحماية". ولقد

انتشرت في السنوات الأخيرة سياسات ونظم أخرى يمكن أن تصبح حواجز "جديدة" في وجه تجارة المنتجات الحرجية بما في ذلك ما يلي:

(أ) قيود التصدير التي تفرضها بلدان نامية لتشجيع تجهيز الأخشاب محليا لأغراض التصدير؛

(ب) القيود البيئية والتجارية على الانتاج والتصدير في البلدان المتقدمة النمو مما يؤثر على أنماط التجارة الدولية؛

(ج) القيود الكمية على الواردات من منتجات الأخشاب المنتجة بأسلوب غير قابل للاستمرار، واستخدام إصدار بطاقات التوسيم الإيكولوجية والشهادات "الخضراء" كحواجز استيرادية.

١٦ - وعلى الرغم من أن التدبيرين الأخيرين فقط هما اللذان يمكن القول بأنهما "جديداً" فجميع هذه التدابير التجارية استخدمت بشكل متزايد في السنوات الأخيرة ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على تدفقات تجارة المنتجات الحرجية.

١٧ - وما زالت البلدان النامية تستخدم القيود التصديرية على الأخشاب في المنتجات الأولية وشبه المجهزة، لدعم صناعات التجهيز المحلية. ولم تحقق الضرائب على التصدير وأشكال حظره التي قصد بها التشجيع على التصنيع القائم على الغابات، ولا حققت الإدارة المستدامة للأخشاب في بلدان الغابات المدارية إلا نجاحاً متوسطاً في بلوغ النتائج المرجوة في جنوب شرق آسيا، بل جاء ذلك عموماً بتكلفة اقتصادية عالية.

١٨ - ويتزايد اتباع البلدان المتقدمة النمو أنظمة بيئية متنوعة في صناعاتها الحرجية - إما وحدها وإما مقترنة بقيود تصديرية يحتمل أن تكون لها آثار تجارية هامة. وعلى سبيل المثال فالجمع بين القيود التجارية والبيئية على قطع الأخشاب في الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهادئ في الولايات المتحدة أحدث آثاراً هاماً على التجارة المحلية والعالمية، بما في ذلك زيادة في الأسعار العالمية للأخشاب المقطوعة بالمنشار وتحولات إقليمية في الإنتاج.

١٩ - وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو نجم عن السياسات المحلية التي تشجع على استعادة وإعادة تدوير المخلفات الورقية آثار تجارية هامة، ولا سيما حيث تنطوي على قيود إلزامية على مستويات استعمال الألياف الأولية والعجائن الورقية. وعلى سبيل المثال، قد تعطي قوانين الولايات المتحدة المتعلقة بالمحتوى المعاد تدويره ميزة تكاليفية غير متساوية للمنتجين المحليين بسبب كثرة توافر الصحف المستعملة في الولايات المتحدة عنها في كندا. وهناك مشاكل مماثلة تنطبق على شروط التعبئة والتغليف وإعادة الاستعمال ومن ذلك قانون الحزم والتغليف الأخير في الاتحاد الأوروبي ولوائح اليابان لإعادة تدوير الورق وبقايا الأخشاب المقطعة وأنقاض المنازل.

٢٠ - ومع أن هناك استخدامات مشروعة لجميع تدابير السياسات التجارية التي نوقشت أعلاه، فمعدل تنفيذها وتواتر تسببها في تشوهات تجارية أمر يوحي بوجود دراسة للجوء إليها دراسة فاحصة. والذي يجب تلافيه بشكل واضح هو التطبيق العشوائي والواسع النطاق للحواجز "الجديدة" في وجه تجارة المنتجات الحرجية مما يمكن بسهولة أن يطغى على المكاسب التي نجمت عن اختتام جولة أوروغواي مؤخرا في مجال الوصول إلى الأسواق.

٢١ - وتواجه الحكومات تحديا متمثلا في التوفيق بين ما يتبعه كل منها من سياسات تجارية، ومن القواعد والاتفاقات التجارية الدولية الراسخة، وسوف يتعين تحديد ما إذا كان ذلك الأمر يقتضي ضرورة التوصل إلى اتفاق دولي جديد يشمل جميع الغابات.

#### باء - المنافسة النسبية بين الأخشاب والبدائل

٢٢ - من الممكن أن يستعاض عن المنتجات الحرجية ببدائل غير خشبية في مراحل الاستعمالات الأخيرة والأسواق النهائية. ولئن كانت هناك زيادة في الدلائل التي تروى عن حدوث هذا الأمر في كثير من أسواق الاستهلاك، وخاصة في صناعات التشييد والأثاث فقد ثبت أن تقدير ضخامة أو نطاق هذا الأثر أمر أكثر صعوبة. ومع هذا فالبنسبة لمنتجات معينة قد يكون أثر هذه الاستعاضة كبيرا. فيعتقد على سبيل المثال أن الخشب الرقائقي يواجه منافسة حادة من الألواح التركيبية المتينة حيث تؤثر الأسعار بشدة على اختيار المنتج في صناعة التشييد. وعلاوة على هذا يمكن أن تكون الاستعاضة مشكلة للمركبات الخشبية الأساس مثل الخشب الحبيبي والألياف الخشبية والألواح المعاد تشكيلها وعجائن لب الخشب.

٢٣ - وبالنسبة لمنافسة المنتجات الخشبية من مناطق مختلفة، تشير الدلائل المتوافرة إلى أن المرونة في الاستعاضة بين المنتجات الخشبية من المناطق المعتدلة والمناطق المدارية بطيئة للغاية. وهذا يوحي بوجود سوقين واضحتين، وبأن المنتجين لهذه السلع في المناطق المدارية يجدون صعوبة في اختراق أسواق المناطق المعتدلة الأكبر حجما. وتوحي الدراسات التجريبية أن الاستعاضة بين المنتجات الخشبية المدارية والمعتدلة في الأسواق المستوردة لم تتسم بأهمية كبيرة. ومع هذا، ففي الرد على أشكال الحظر التي يفرضها المنتجون المداريون على صادرات الخشب المقطع يقوم بعض المستوردين بزيادة تنوع مصادر إمداداتهم. ويبدو بالفعل أن الاستعاضة بين المنتجات الخشبية المدارية التي منشؤها بلدان أو مناطق مختلفة مرتفعة جدا وخاصة بالنسبة للخشب الرقائقي. ويوحي هذا بأن بوسع المستوردين الاستعاضة فيما بين مصادر الإمداد بيسر نسبي، ولكنه يوحي أيضا بأن المصدرين يستطيعون بسهولة اقتناص الحصة السوقية بالمنافسة في الأسعار.

٢٤ - وهكذا تشير الدلائل العملية المتاحة إلى أن المنتجين كمجموعة يمكن أن يتمتعوا بقوة سوقية كبيرة. فلو حُرِضت جميع البلدان المنتجة على اتباع الإدارة المستدامة للغابات وأدى هذا إلى ارتفاع شامل في أسعار المنتجات الخشبية، فلن يتعين على أي بلد حينئذ أن يخسر كثيرا من الحصة السوقية. بيد أنه

لو حرض عدد قليل من المنتجين على اتباع الإدارة المستدامة وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار منتجاتهم الحرجية فالأرجح أن يحدث الاستعاضة عن تلك المنتجات بغيرها.

#### جيم - إصدار الشهادات وبطاقات التوسيم

٢٥ - كما أوضح الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات فإن عدد مبادرات وضع بطاقات التوسيم الإيكولوجية وإصدار الشهادات في مجال تجارة المنتجات الحرجية ازداد بسرعة في السنوات الأخيرة. وثمة قلق كبير يساور البلدان المنتجة والصناعات القائمة على الحرجة من أن يستخدم إصدار الشهادات ووضع البطاقات حواجز غير جمركية تحد من فرص الوصول إلى أسواق الاستيراد الرئيسية. وإذا كانت هذه اللوائح والنظم غير تمييزية، وشفافة ومبررة، ومتفقا عليها بين الشركاء التجاريين أو عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف، ومتماشية مع قواعد منظمة التجارة العالمية ومطابقة للمبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً، فلسوف يصبح من المستبعد كثيراً احتمال استخدامها كحواجز تجارية. ومع هذا فما زال من غير الواضح، في أحسن الأحوال الدور المحتمل أن يؤديه إصدار الشهادات بصورة طوعية وغير تمييزية في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات على نطاق واسع عالمياً.

٢٦ - وقد استخدم مصطلح "إصدار الشهادات" بشكل غير تمييزي ليشمل طائفة كبيرة من العمليات. ويقول مؤيدو إصدار الشهادات بأنه يمكن أن يساعد في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات ويعطي الثقة للمستهلكين في الوقت نفسه. ويمكن لأي نظام لإصدار الشهادات جيد التصميم وطوعي وموثوق بشكل مستقل على الصعيد العالمي، أن يشكل وسيلة تتيح لمختلف أصحاب المصلحة محاسبة المنتجين؛ ويمكن أن يوفر حافزاً مرتكزاً على السوق للمنتج الفرد لتحسين الإدارة؛ كما أن بوسع تلبية طلبات المستهلكين على الأخشاب من غابات جيدة الإدارة، دون أن يخلق شكلاً من أشكال التمييز التجاري؛ وأن يكون آلية لرصد العوامل المتعددة التي ينطوي عليها استغلال الغابات. بيد أن آخرين يرون أنه لا توجد دلائل ثابتة على حدوث زيادة كبيرة في الطلب على المنتجات الخشبية الموثقة بشهادات، وأن العملاء قد لا يكونون على استعداد لدفع ثمن أكبر للأخشاب المصدق عليها إلا في بعض الأسواق الصغيرة "المستهدفة تحديداً". ويقول البعض إن الشروط الضرورية، وإن كانت صارمة، المطلوبة لأي نظام عالمي موثوق لإصدار الشهادات لن يكون لها بالضرورة إلا تأثير محدود على جزء صغير من الإنتاج العالمي للأخشاب وتأثير محدود بالقدر نفسه على الإدارة المستدامة لمساحة محدودة من الغابات.

٢٧ - وتقول التقديرات الأخيرة لمجموع مساحة الغابات الموثقة في العالم إنه في حدود ٥,١ مليون هكتار ينتج نحو ٣,٥ مليون متر مكعب سنوياً. والواقع أن الإنتاج الموثق لا يمثل إلا ٠,٢٣ في المائة من إنتاج الخشب المستدير الصناعي. بل إنه وفقاً لأكثر الإسقاطات تفاؤلاً لا ينتظر أن يتأثر بإصدار الشهادات بحلول عام ١٩٩٩ سوى ١٥ في المائة من المنتجات الخشبية المطروحة للتداول التجاري.

٢٨ - وقد يكون من الفوائد الأخرى لإصدار الشهادات أنه يتيح لمصدري الأخشاب تلافي الخسارة في الحصص والعوائد السوقية في الأسواق الحساسة بيئياً. ويقدر أن يصل مجموع المكاسب العائدة من إصدار الشهادات لمنتجات الأخشاب المدارية إلى ٤٢٨ مليون دولار، أي ٤ في المائة من صادرات المنتجات الخشبية الحالية من البلدان النامية. بيد أن النقاد يحاجون بأن تزايد أهمية الأسواق المحلية في البلدان المدارية وهيمنة الأسواق التي يقل فيها اهتمام المستهلكين بالأخشاب الموثقة بشهادات مسألة تحد من الآثار السوقية المحتملة لهذه الأداة بالنسبة للمنتجات الخشبية المدارية.

٢٩ - وهناك أيضاً مسألة ما إذا كان إصدار الشهادات للأخشاب يؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار المنتجات الخشبية في أسواق الاستهلاك النهائية. فمن المهم معرفة ما إذا كانت أي علاوة سعرية تغطي تكاليف إصدار الشهادات. وعلى سبيل المثال فبالنسبة للمنتجات المدارية قدرت تكاليف التقدير أو مراجعة الحسابات بنحو ٠,٣ دولار أمريكي و ١ دولار لكل هكتار في السنة في البلدان النامية؛ وبالنسبة لمنتجات المناطق المعتدلة في البلدان المتقدمة النمو تصل تقديرات تكاليف إصدار الشهادات للغابات إلى المبلغ نفسه تقريباً أي ٠,٣ دولار إلى ٠,٦ دولار للهكتار.

٣٠ - وثمة رأي ظهر الآن يقول بضرورة وضع إطار دولي ملائم لضمان المواءمة والاعتراف المتبادل في نظم إصدار الشهادات، وكفالة إجراء عملية توثيق دولية فعالة لهيئات إصدار الشهادات. والمعايير المهمة لأي هيئة معترف بها دولياً لإصدار الشهادات هي أن تكون مستقلة ونزيهة وقادرة على إثبات تحرر تنظيمها وموظفيها من أي ضغوط تجارية أو مالية أو غيرها. وبالقدر نفسه، يقتضي تحقيق المواءمة والاعتراف المتبادل أن يكون أي نظام طوعي دولي لإصدار الشهادات: (أ) شاملاً، ويغطي جميع أنواع الغابات والمنتجات الخشبية؛ (ب) قائماً على أساس معايير موضوعية وقابلة للقياس؛ (ج) محققاً لنتائج تقديرات موثوقة، ومن ثم يكون مستقلاً تماماً عن أي مصالح مكتسبة؛ (د) شفافاً ومنطوياً على مشاركة متوازنة من جانب الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، وبذا يضمن التزامهم؛ (هـ) ممثلاً لجميع الأطراف المعنية؛ (و) محدد الهدف وفعال التكاليف.

٣١ - ومن الواضح أن عملية وضع إطار دولي يشمل جميع نظم إصدار شهادات الأخشاب، القائمة منها والمقترحة، كما يشمل مجموعة معايير ومؤشرات مشتركة أو مقارنة للإدارة المستدامة للغابات يمكن أن تعتمد عليها هذه النظم هو عملية طويلة الأجل. ومن ثم فقد اقترح كذلك مؤخراً نوع مختلف تماماً من نظم إصدار الشهادات، كنظام التصديق الذي يتم مثلاً على المستوى القطري.

٣٢ - وتعكف حالياً المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس على تدارس نوع جديد من إصدار الشهادات للغابات، يتصل بمقياسها ١٤٠١ المتفق عليه من قبل لنظام الإدارة البيئية، وينطبق على جميع القطاعات ولا على قطاع الغابات فقط. وإصدار الشهادات في نظام الإدارة البيئية هو التحقق من تطبيق النظام الصحيح. وتسير كندا قدماً في تنفيذ نظام للتصديق ينطوي على إصدار شهادات الغابات، في إطار نظام الإدارة البيئية.

### دال - التقييم

٣٣ - يسود تصور عام بأن الغابات يبخس قدرها في السوق بالنسبة للمنتجات والخدمات التي توفرها للمجتمع. ويشوه هذا بدوره قرارات استخدام الأراضي وإدارة الغابات التي يتخذها كل من القطاع العام والقطاع الخاص. ويمكن للتقييم إذا أُجري بصورة سليمة أن يوفر معلومات مفيدة لجميع المهتمين بإدارة الغابات والتجارة والبيئة العامة. وبالرغم من أن منتجات الخشب والمنتجات الأخرى تقيم بسهولة نسبية في السوق، فإن ذلك قد لا يعكس تكاليف وفوائد هذه المنتجات بالكامل. وتعد كثير من المنتجات غير الخشبية وخدمات الغابات مثل تنقية الكربون، والتنوع الإحيائي، وخدمات المستجمعات المائية، والسياحة الإيكولوجية مفاهيم جديدة نسبياً بالنسبة للتقييم والتجارة - بيد أنه اتخذت مبادرات قليلة لخلق أسواق لهذه الخدمات، مثل تجارة مقايضة الكربون، والتنقيب الأحيائي، والسياحة الإيكولوجية. ولكن هناك حاجة إلى كثير من الدراسات والترتيبات المؤسسية في هذا الاتجاه.

٣٤ - ولمزيد من المناقشة المتعلقة بالتقييم يرجى الرجوع إلى مذكرة الأمانة بشأن العنصر البرنامجي ثانياً - د (E/CN.17/1998/8).

### هـ - شفافية السوق

٣٥ - تحسين شفافية السوق عنصر هام في التقدم في المجالات الرئيسية الثلاثة التي ينظر فيها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات وهي: تخفيف الحواجز التجارية أمام الوصول إلى السوق؛ والمواءمة الدولية والاعتراف المتبادل بمعايير إصدار الشهادات للأخشاب؛ وإصلاح السياسات والاستيعاب الداخلي الكامل للتكاليف من أجل النهوض بإدارة المستدامة للغابات. وبدون المزيد من شفافية السوق يمكن أن يعاق التقدم في جميع هذه المجالات.

٣٦ - ويشير هذا إلى التقدم في تطوير حوافز متصلة بالتجارة لأغراض الإدارة المستدامة للغابات يمكن أن يستفيد من التحسينات في شفافية السوق بالطرق التالية:

(أ) ينبغي للبلدان المستوردة لمنتجات الغابات أن تراجع بانتظام المعلومات المتعلقة بالبيئة المحلية، والبناء والصحة، والعمل والمعايير والقواعد الأخرى التي يحتمل أن تؤثر في استيراد منتجات الغابات ونمط التجارة الدولية عامة مع جعل هذه المعلومات متاحة للجميع؛

(ب) وينبغي أيضاً للبلدان التي تستخدم القيود التصديرية في النهوض بعملية القيمة المضافة أن تراجع بانتظام أيضاً هذه السياسات وتوفر المعلومات التفصيلية المتاحة بشأنها، مع العمل أيضاً على مراجعة تلك السياسات وتقييمها بواسطة هيئة دولية مناسبة مثل منظمة التجارة العالمية؛

(ج) تقتضي المواثمة الدولية والاعتراف المتبادل بالمعايير المتعلقة باعتماد الأخشاب معلومات تفصيلية عن كل من أساليب إدارة الغابات عالمياً وسلسلة عمليات الإشراف من مواقع الغابات في البلدان المنتجة إلى المنتج النهائي في البلدان المستهلكة بالنسبة للتشكيلة الواسعة من منتجات الأخضاء المطروحة للتفاعل دولياً. ويمكن الحصول على بعض هذه المعلومات من دراسات الاستخدام النهائي الموجهة إلى المستهلك الأخير ومن تقييمات ممارسات الحصد على صعيد الغابات بيد أن هناك حاجة إلى إتاحة مزيد من المعلومات من الوسطاء القائمين بالتجهيز والتصدير والاستيراد والتصنيع، والصانعين المعتمدين على الأخشاب الوسطاء للمساعدة على استحداث معايير دولية محسنة عن إصدار شهادات اعتماد الأخشاب؛

(د) وستكون هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات من البلد المنتج والبلد المستهلك ومصادر الصناعة لتقييم مختلف جوانب إدارة وإنتاج وتجارة منتجات الغابات. وسوف تشمل هذه المعلومات تقييمات لتكاليف تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في البلدان المنتجة، وكذلك للتأثيرات الطويلة المدى على أنماط الصناعات القائمة على موارد الغابات في هذه البلدان، واستخدام قاعدة موارد الغابات، وعوائد مختلف أنظمة الحصاد والقدرة التنافسية لمنتجات الغابات في الأسواق الاستهلاكية. ومرة أخرى ربما يتاح أكثر التعاون بشأن توفير هذه المعلومات إذا ما جرى اعتماد هذه التقييمات رسمياً عن طريق عملية ينطبق عليها دولياً مثل إصدار الشهادات على الصعيد القطري؛

(هـ) كما توجد حاجة إلى المعلومات السوقية المحسنة لمنتجات الغابات باعتبار أنه يفترض إلى مثل هذه المعلومات بالنسبة لمعظم المنتجات القائمة على الأخشاب. وسوف يستفيد المستهلك والمنتج سوياً من وجود معلومات سوقية أفضل تؤدي إلى أسواق أكثر تنافسية وكفاءة.

٣٧ - ومع ذلك فقد حدد الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات الاتجار في إمدادات الأخشاب المحصودة بصورة غير مشروعة بأنه تهديد جديد وتزايد لاستخدام الحوافز المتصلة بالتجارة لأغراض الإدارة المستدامة للغابات.

### ثالثاً - تقييم التطورات المستجدة مؤخراً

٣٨ - واستحدثت بعض التطورات التي ربما تمثل في آن واحد، فرصاً وتحديات جديدة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع وانقراض الأنواع، والالتزامات والاتفاقات الدولية، والاتجاهات الحديثة في السوق وآثارها على الإدارة المستدامة للغابات.

### ألف - الاتجار غير المشروع

٣٩ - يشمل الاتجار غير المشروع في منتجات الغابات أنشطة كثيرة تحظرها القوانين الوطنية و/أو الاتفاقات الدولية مثل الاتجار في الأخشاب المحصودة بصورة غير مشروعة، وقطع أشجار الأنواع

المحمية/المحظورة، وقطع الأشخاص خارج الامتيازات، وقطع الأشجار في المناطق المحمية، وقطع الأشجار الأقل أو الأكبر حجماً، اجتثاث أكثر من الأشجار المسموح بها والقطع بدون إذن أو خرقاً للالتزامات التعاقدية. كما يمكن أن يشمل ذلك تهريب الكتل الخشبية والسلع المجهزة وتزييف قوائم حصر وتقييم المنتجات والتجهيز غير المشروع باعتباره تجارة غير مشروعة في منتجات الغابات.

٤٠ - وعلى الرغم من صعوبة التحقق بشكل قاطع، فإن هناك بعض الأدلة على أن حجم الاتجار غير المشروع في الأخشاب يستمر دون هوادة ومن المحتمل تزايدها. فعلى سبيل المثال أشار الاستعراض السنوي الذي تعدّه المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية عن تجارة البلدان الأعضاء إلى مشكلة مزمنة تتمثل في قلة الإبلاغ عن صادرات الأخشاب. ويمكن لنشر هذه السبلبيات أن يحدث تأثيراً: فعلى سبيل المثال، ونتيجة لأدلة قلة الإبلاغ في الاستعراض السنوي للمنظمة تعهدت بابوا غينيا الجديدة بتشديد الضوابط على صادرات الأخشاب.

٤١ - ويُعدّ قطع الأخشاب والاتجار فيها بصورة غير مشروعة نكسة بالنسبة للنهوض بممارسات الإدارة المستدامة للغابات. وتشمل هذه الأنشطة بطبيعتها ما ينطوي على ممارسات هدامة وقصيرة الأجل مدمرة للغابات. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الخسارة في رسوم التصدير وفي عوائد الأخشاب وفي ضرائب الدخل لحكومات البلدان النامية يعني إتاحة موارد أقل للنهوض بالإدارة المستدامة للغابات وتحسين إدارات ومؤسسات الغابات.

#### باء - اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية

٤٢ - أدى القلق إزاء الأنواع المعرضة للخطر إلى أن سعى عدد من البلدان المتقدمة النمو، تؤيدها بشدة جماعات الدعوة إلى حفظ الموارد إلى وضع مختلف أنواع الأشجار القارية ذات الأهمية التجارية في أحد قوائم التذييل الثلاث لاتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية. وكانت المحاولات الأخيرة لإعداد قوائم بالأنواع المدارية الأهم تجارياً مثاراً للجدل. فقد تساءلت مصالح تجارية وحرّجية كثيرة، بما فيها البلدان المصدرة المتأثرة بالقوائم عما إذا كانت بعض الأنواع المقترحة للقوائم معرضة حقيقة للخطر أو مهددة به، وما إذا كانت الإجراءات المستخدمة لتحديد هذا سليمة، مع التسليم بالمعلومات المتاحة القاصرة بصورة عامة بشأن قوائم حصر الأنواع في الغابات المدارية وعن التكوين الفعلي لأنواع المنتجات الخشبية المطروحة للتداول. وثمة مشكلة أخرى في الإدراج في اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية على النحو المشار إليه في القسم الفرعي ثالثاً ألف، هي أنه يمكن أن ينطوي على عوامل تحرض على زيادة الاتجار غير المشروع في أحد الأنواع. كما أن الإدراج في الاتفاقية يضع عبئاً كبيراً على سلطات الاتفاقية المشتركين في الاتجار في الأنواع المدرجة لتنفيذ الضوابط اللازمة. وبدون تأييد كبير من الحكومات والمصالح التجارية ذات الصلة ربما تكون ضوابط الاتفاقية على التجارة أقل تأثيراً.

٤٣ - وهناك حاجة حقيقية لضبط التجارة في الأنواع المعرضة للخطر. ومع ذلك فمن الأهمية بمكان ضمان أن تكون أية قيود تجارية مفروضة: (أ) ضرورية لضمان حماية الأنواع المعرضة للخطر، (ب) قادرة على تحسين بقاء أحد الأنواع الذي يتعرض بدون ذلك للخطر بالتعامل التجاري. ومن غير الواضح أن كثيرا من أنواع الخشب تندرج ضمن هذه الفئات.

#### جيم - الالتزامات والاتفاقات الدولية

٤٤ - ويعد هدف سنة ٢٠٠٠ هدفا هاما للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لزيادة قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ استراتيجية تكفل أن تأتي جميع صادراتها من الأخشاب الاستوائية من الغابات ذات الإدارة المستدامة بحلول سنة ٢٠٠٠. وهذا واحد من أهداف الاتفاق الدولي الجديد للأخشاب المدارية لعام ١٩٩٤. وأثناء عملية التفاوض على الاتفاق الجديد، نوقشت قضية ما إذا كان ينبغي توسيع عضوية الاتفاق ليشمل جميع غابات العالم. وبالرغم من أن الاتفاق الجديد لم يتغير بدقة إلى ما يتجاوز ولايته الأصلية ليغطي الغابات المدارية وحدها، فإن شروط الاتفاق الجديد تتيح بعض المجال لمثل هذا التوسع في ولاية الاتفاقية إلى ما يتجاوز الغابات الاستوائية. وقد أشارت بالفعل كثير من البلدان الأعضاء المستهلكة - وهي أيضا من المصدرين الرئيسيين لمنتجات الغابات المعتدلة - إلى أنها ترغب في اتباع التزامات مماثلة للالتزامات الاتفاقية لضمان التنظيم المستدام لغاباتها لأغراض تجارة الخشب. واتبعت البلدان المستهلكة بعض الإجراءات المشتركة الأخرى في عمليتي هلسنكي ومونتريال وكذلك تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية.

٤٥ - ويعكف المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات على تدارس اقتراح هام مطروح حاليا ويتعلق بما إذا كان ينبغي للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية أو لأي محفل دولي آخر معني بالغابات أن يقوم في نهاية المطاف بالتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف يشمل جميع أنواع التعامل المتعلقة بمنتجات الغابات ولا سيما إلزام جميع البلدان المنتجة والمستهلكة بضمان أن تكون التجارة العالمية من منتجات الغابات مستمدة من مصادر مستدامة الإدارة. ومن المجالات الهامة التي يتطرق إليها المنتدى، المسألة المتعلقة بما يجب أن تيسره السياسات الدولية والوطنية في الإدارة الطويلة الأجل وفي تدابير الحفظ والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات التي تشكل مصادر للتجارة العالمية في منتجات الغابات، وما إذا كانت هذه السياسات تحتاج إلى تأييد عن طريق اتفاقات والتزامات متعددة الأطراف.

#### دال - إصدار الشهادات القطرية

٤٦ - نوقش دور إصدار الشهادات في النهوض بالإدارة المستدامة للغابات في الفرع ثانيا جيم أعلاه. ونظرا للحاجة الملحة إلى تشجيع الإدارة المستدامة للغابات على النطاق العالمي، صار من اللازم الإسراع بوضع أدوات أخرى تكمل إصدار الشهادات الخاصة بالأخشاب، وتستهدف مباشرة إدخال تحسينات شاملة وجاء أوانها على سياسات وإجراءات إدارة الغابات في البلدان المنتجة. ويتمثل أحد تلك النهج في مفهوم

إصدار الشهادات القطرية الذي اقترح أصلا في تقرير قدم الى المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، وينطوي هذا المفهوم على التصديق من خلال اعتراف صريح ثنائي ومتعدد الأطراف، على جميع منتجات الأخشاب الواردة من بلد بوسعه أنه يثبت التزامه بهدف متفق عليه دوليا مثل هدف الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن إعداد خطة من هذا القبيل لجميع البلدان المنتجة للأخشاب في إطار اتفاق دولي بشأن الغابات العالمية. وقد يقتضي ذلك أيضا تقديم مساعدة إضافية للبلدان النامية التي تعوزها الموارد المالية، كيما تتمكن من تحديد الأهداف الرئيسية في مجال السياسة العامة وتحقيقها ورصدها. و"يقتضي الفعالية في إصدار الشهادات القطرية، توفر مجموعتين شاملتين من الالتزامات في مجال السياسة العامة، من جانب كل من البلدان المنتجة للأخشاب والبلدان المستهلكة لها.

٤٧ - وسوف تستوجب المجموعة الأولى من السياسات أنها تجري البلدان المنتجة مراجعات جوهرية لسياساتها في قطاع الغابات وتقوم بإصلاح التشوهات في تلك السياسات، التي تحول دون تحقيق أهداف الانتاج المستدام للأخشاب، فمن المتصور أن تلك التشوهات هي السبب الرئيسي في التنمية غير الناجعة وغير المستدامة لقطاع الغابات وفي إزالة الغابات ذات الصلة بالأخشاب (انظر الفرع ثانيا أعلاه). وعلى ضوء التقدم المحرز في هذين المجالين، يمكن إصدار شهادات لتلك البلدان المنتجة تثبت أنها تلتزم بالأهداف المتفق عليها دوليا. أما المجموعة الثانية من السياسات فسوف تقتضي التزاما من جانب البلدان المستهلكة بإلغاء أي حواجز جمركية أو غير جمركية متبقية على واردات الأخشاب الى الأسواق المحلية، لصالح البلدان المنتجة التي تدلل على التزامها بإصلاح السياسات المتعلقة بقطاع الغابات، وبالتشجيع الفعال لاستخدام واردات الأخشاب الاستوائية من البلدان المصدرة التي تنفذ سياسات الإدارة المستدامة، وبالإضافة الى إلغاء أي حواجز جديدة.

٤٨ - وكما هو الشأن بالنسبة لإصدار الشهادات للأخشاب المتأتية من الغابات التي تدار على نحو مستدام، فإن أي نظام لإصدار الشهادات القطرية ينبغي أن يكون طوعيا وشفافا ومتفقا عليه دوليا.

#### هـ - التطورات المستجدة مؤخرا على الأسواق

٤٩ - تشجيع الحوافز ذات الصلة بالتجارة لأغراض الإدارة المستدامة للغابات عملية طويلة الأجل. وقد يتأثر تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل بالاختلالات الكبرى التي تشهدها الأسواق الرئيسية واتجاهات الأسعار. وهناك حاجة إلى رصد أثر "الأحداث التي تسبب الصدمات" مثل أزمة السوق الآسيوية، على تجارة المنتجات الحرجية للمنطقة وكذا انعكاساتها على التجارة العالمية. وبالرغم من أن الوقت لم يحن بعد لتحديد الآثار الطويلة الأجل لهذه الأزمة، ولا سيما انعكاساتها فيما يتعلق بهدف تحسين الحوافز ذات الصلة بالتجارة لأغراض الإدارة المستدامة للغابات، فإن مؤشرات المدى القصير لا تبشر بالخير. ومن شأن ضعف الصناعات الحرجية للبلدان الآسيوية وغيرها من البلدان النامية في مواجهة تلك الأزمات أن يخلق صعوبات كأداء أمام تلك الصناعات في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل لضمان أن تتأثر منتجاتها من مصادر حرجية مدارة على نحو مستدام. وهناك حاجة الى النظر في الوسائل التي يستطيع

المجتمع الدولي بواسطتها أن يعد خططا ومساعدات للطوارئ من أجل دعم البلدان والصناعات في اعتماد منظور طويل الأجل بشأن الإدارة المستدامة للغابات لمواجهة أزمات اقتصادية حادة قصيرة الأجل، مثل الصعوبات التي واجهتها البلدان الآسيوية مؤخراً.

#### رابعاً - استنتاجات ومقترحات للعمل

٥٠ - يمكن للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات أن يواصل العمل انطلاقاً من الاقتراحات التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات ثم ينظر في مزيد من مقترحات العمل بما يتوافق مع التطورات الأخيرة المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية، وذات الأهمية بالنسبة للغابات في العالم. ويتمثل الغرض الأساسي من سياسات التجارة والتنمية في تشجيع جميع البلدان على الاتجار في المنتجات الحرجية المتأتية من غابات تدار بطريقة مستدامة واستخدام هذه التجارة حافزاً للتحويل إلى الإدارة المستدامة للغابات.

٥١ - وشفافية الأسواق عنصر أساسي في توفير المعلومات بغرض تيسير إجراء تحليلات سوقية واقتصادية مستقلة عن القدرة التنافسية في الأسواق وإيجاد بدائل، على الأجل الطويل، لمنتجات الغابات. وعن تكاليف ومزايا تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في البلدان المنتجة.

٥٢ - ومن ثم فقد يرغب المنتدى الحكومي الدولي أن يقوم بما يلي في المجالات الرئيسية التالية من أجل اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسة العامة من شأنها أن ترتقي بدور الحوافز ذات الصلة بالتجارة في تشجيع الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد العالمي:

(أ) دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة التجارة العالمية من أجل تشجيع جميع بلدانها الأعضاء على مواصلة خفض التعريفات الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة في المنتجات الحرجية؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الأوروبي وسائر الهيئات الدولية على إجراء مزيد من الدراسات التحليلية السوقية والاقتصادية المستقلة بشأن المنافسة المحتملة بين مختلف المنتجات الخشبية وبين المنتجات من مختلف مناطق المنشأ؛ وبين البدائل الخشبية وغير الخشبية، تبحث على الخصوص الآثار المقترنة بالبدائل والتي يمكن أن تنجم عن أي زيادات في أسعار المنتجات الحرجية قد تكون ملازمة لمبادرة عالمية لتحسين الإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) تشجيع الجهود الدولية الراهنة الرامية إلى الحفز على اتخاذ المبادرات الدولية الخاصة بإصدار شهادات الأخشاب. وذلك على نحو متوازن وتعاوني، وكذا وضع الخطط الوطنية والإقليمية ذات الصلة، من أجل تحقيق هدف عام هو تنسيق معايير إصدار شهادات الأخشاب على الصعيد العالمي والاعتراف المتبادل بها؛

(د) دعم جهود منظمة التجارة العالمية الرامية الى ضمان عدم استخدام الخطط القائمة والجديدة إصدار الشهادات والتوسيم الإيكولوجي للمنتجات الخشبية في أسواق الواردات وأسواق الاستهلاك بطريقة تمييزية كشكل من أشكال "الحماية المقنعة"؛

(هـ) دعم الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الفاو ومركز البحوث الحرجية الدولية والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات الدولية لإجراء مزيد من التحليلات السوقية والاقتصادية المستقلة بشأن التكاليف الإضافية المحتملة التي ستنتج على جمع مستويات الصناعات الحرجية وعلى نتيجة التحول الى الإدارة المستدامة للغابات وكذلك عن إصلاحات السياسة العامة. كما ينبغي أن تدرس تلك التحليلات المزايا الطويلة الأجل الممكن جنيها من تحسين الكفاءة والاستدامة على جميع مستويات الصناعة الحرجية، وكذا تطوير وتنسيق الجهود الدولية الرامية الى تحسين المعلومات المتعلقة بالأسواق؛

(و) تشجيع زيادة شفافية الأسواق لكفالة تحقيق الأهداف المتصلة بتحسين وصول المنتجات الخشبية الى الأسواق وضمان تنسيق المعايير الخاصة بإصدار شهادات الأخشاب، على الصعيد الدولي والاعتراف المتبادل بها وكفالة الالتزامات الدولية بعملية إصدار الشهادات القطرية وتقدير المساعدة المالية والتقنية الدولية التي تحتاجها البلدان النامية؛

(ز) دعم الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية والاتحاد الأوروبي والأونكتاد وسائر الهيئات الدولية من أجل تحسين شفافية الأسواق والمعلومات المتصلة بها؛

(ح) إعادة تأكيد اقتراح العمل الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالغابات، الذي يطلب فيه من البلدان توفير تقديرات وتبادل المعلومات بشأن طبيعة ومدى الاتجار غير المشروع في المنتجات الحرجية والنظر في اتخاذ تدابير لمكافحة ذلك الاتجار غير المشروع، ودعم الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية والفاو والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية والاتحاد الأوروبي والأونكتاد والبنك الدولي والهيئات الأخرى من أجل رصد الاتجار غير المشروع والتحقيق بشأنه وتشجيع تلك المؤسسات على تنسيق جهودها في هذا الصدد؛

(ط)حث الفريق العامل المعني بالأخشاب، الذي أنشئ بموجب اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية على العمل مع البلدان الأعضاء لكفالة التنفيذ الناجع والفعال لأي ضوابط تجارية مفروضة في إطار الاتفاقية تقتضيها حماية الأنواع وضمان قدرتها على تحسين فرص بقاء النوع؛

(ي) النظر في وضع آليات وترتيبات ملائمة تشمل جميع الغابات، من شأنها أن تلزم جميع البلدان المنتجة بضمان أن تتأتى المنتجات الحرجية في العالم من مصادر تُدار على نحو مستدام. وتشكل مسألة ما تقتضيه السياسات الدولية والوطنية تيسير الإدارة المستدامة للغابات على نطاق العالم، وما إذا كان من اللازم تعزيز تلك السياسات باتفاقيات والتزامات ثنائية مجالا هاما ينبغي التطرق إليه؛

(ك) وفي ضوء الحاجة الملحة الى تشجيع الإدارة المستدامة للغابات على النطاق العالمي، ينبغي النظر في وضع عملية لإصدار الشهادات القطرية تنطوي على التزام دولي من جانب البلدان المنتجة باعتماد سياسات وممارسات تشجيعا للإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب وللمنتجات الخشبية. وفي انتظار ذلك، ينبغي أن تعتمد البلدان المتقدمة النمو المستهلكة سياسات وممارسات لتحسين وصول تلك المنتجات الى الأسواق الدولية؛

(ل) التسليم بالحاجة الى رصد الأحداث عن كثب، من قبيل التأثير الاقتصادي لأزمة السوق الآسيوية على تجارة المنتجات الحرجية في المنطقة وانعكاساتها على التجارة العالمية، وتشجيع النظر في السبل التي يمكن بواسطتها لخطط الطوارئ الدولية أن تساعد وتدعم البلدان والصناعات في اعتماد منظور طويل الأجل بشأن الإدارة المستدامة للغابات لمواجهة الأزمات الاقتصادية الحادة القصيرة الأجل، مثل الصعوبات التي واجهتها آسيا مؤخرا.

٥٣ - ومن الواضح أن المهام المذكورة أعلاه تستند الى الجهود التي تبذلها والأعمال التي تضطلع بها هيئات دولية عديدة مثل منظمة التجارة العالمية والفاو ومركز البحوث الحرجية الدولية والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وغيرها. وهناك مجال واسع لتعاون هذه الهيئات وتنسيق أنشطتها بشأن تلك المهام، والمشاركة في تحديد ميادين إضافية لمزيد من العمل المتضافر.

— — — — —